

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون



الجلسة ٦٤١٦

الجمعة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير مارك لاييل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد مونغويا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالييتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد وانغ من
	غابون	السيد أونانغ ندياي
	فرنسا	السيد براينس
	لبنان	السيد سلام
	المكسيك	السيد هيلر
	النمسا	السيد إبنر
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة أندرسن
	اليابان	السيدة كوداما

جدول الأعمال

الحالة في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2010/550)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2010/550)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل غينيا - بيساو، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعترم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد دا غاما (غينيا - بيساو) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جوزيف موتابوبا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو.

تقرر ذلك.

أدعو السيد موتابوبا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه

دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيدة ماريا لوزا ريبيرو فيوتي، الممثلة الدائمة للبرازيل، بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

تقرر ذلك.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من الممثل الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها دعوة الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في غينيا - بيساو، سعادة السيد سيباستياو إيساتا، إلى الاشتراك وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. ما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة إليه بموجب المادة ٣٩.

تقرر ذلك.

أدعو السيد إيساتا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظرة في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعى انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2010/550، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية من السيد جوزيف موتابوبا وسعادة السيدة ماريا لوزا ريبيرو فيوتي، وسعادة السيد سيباستياو إيساتا. وأود أن أذكر مقدمي الإحاطات الإعلامية بأن تقتصر مدة ملاحظاتهم على ١٠ دقائق وسأحرص على تقييدهم بتلك المدة.

أعطى الكلمة الآن للسيد جوزيف موتابوبا.

الذي أبلغني تأييده لتنشيط فرقة العمل الفنية المشتركة لإصلاح قطاع الأمن المؤلفة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بغية تعزيز التنسيق وتيسير الجهود الرامية إلى حشد الموارد للأنشطة ذات الأولوية في إصلاح قطاع الأمن. ومن الطبيعي أن ينسجم عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات هذه في إطار المبادرات الجارية، مثل الدعم المستمر والمتعددة الأبعاد الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو إلى آليات تنسيق إصلاح قطاع الأمن المملوكة وطنيا. ويتسق ذلك التحرك مع التوصيات الواردة في البيان الأخير لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو، ومع وجهات النظر التي أعربت عنها السلطات الوطنية في غينيا - بيساو، التي أصرت على أنه ينبغي للشراكة المقترحة بين جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية أن تُنسق وتُدعم بشكل وثيق من جانب الأمم المتحدة.

وفي إطار الخطط الحالية، فإن خريطة الطريق المقترحة التي وضعها رؤساء أركان الدفاع في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأنغولا - باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية - تتسق مع الإطار الاستراتيجي الوطني القائم لإصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو، وينص على حماية أفراد المؤسسات الوطنية الرئيسية، وكذلك تدريب وتوجيه قوات الدفاع وأفراد مؤسسات الشرطة. وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسات الشرطة تحصل بالفعل على الدعم بصورة ثنائية من شركاء مثل البرتغال والبرازيل، فضلا عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وأعدت أنغولا، من جانبها، خططا للمساعدة أيضا في زيادة أنشطة التدريب وإعادة تأهيل بعض الهياكل الأساسية لقوات الدفاع والمؤسسات الأمنية، بما في ذلك أكاديمية كومير للتدريب، حيث

السيد موتابوبا (تكلم بالإنكليزية): سأركز في بياني اليوم بصورة أساسية على أحدث التطورات السياسية والأمنية، فضلا عن الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو والشركاء للمساعدة على تنفيذ الخطط الجارية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، بالإضافة إلى الشركاء الثنائيين والشركاء المتعددي الأطراف الآخرين لدعم النهج الشامل المملوك وطنيا نحو إصلاح قطاع الأمن والجهود الرامية إلى حماية مؤسسات الدولة الرئيسية وتحقيق استقرارها وإقامة حوار سياسي حقيقي وشامل للجميع فيما بين القيادة والمعارضة في غينيا - بيساو وداخلهما.

في أعقاب دورة العمل السابعة لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو، التي عقدت في ٢٤ أيلول/سبتمبر في نيويورك، والنشر لاحقا للرسالة التي وجهها الرئيس مالام باكاي سانها إلى رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس النيجيري جوناثان غودلوك، أجريت مشاورات مكثفة في المنطقة دون الإقليمية للتوصل إلى توافق في الآراء على نطاق بلورة وتنفيذ الشراكة المشتركة بين جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وطرائقهما وتوقيتهما. وقام وزير الدولة للعلاقات الخارجية في أنغولا السيد جورج شيكوتي، بزيارة إلى أبوجا، بنيجيريا، في منتصف تشرين الأول/أكتوبر لإجراء مشاورات مع اللجنة التابعة للجماعة الاقتصادية بشأن الطريق إلى الأمام. وبعد ذلك زار العديد من العواصم في المنطقة دون الإقليمية لمواصلة مناقشة الترتيبات العملية لمساعدة حكومة غينيا - بيساو في إطار الشراكة بين جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية.

وفي ذلك السياق، اجتمعت في الأسبوع الماضي في لواندا مع رئيس أنغولا خوسيه إدواردو دوس سانتوس،

العسكرية على السلطة القضائية، وإلى حد ما على السلطة التنفيذية. ومما لا شك فيه أنه سيزيد من تردد بعض الشركاء الدوليين في العمل مع سلطات غينيا - بيساو، إذ أنه يؤكد على انعدام الرقابة المدنية على القوات المسلحة وعلى البيئة الحالية للإفلات من العقاب في البلد. ولذلك، ينبغي للسلطات الوطنية في غينيا - بيساو اتخاذ إجراءات عاجلة لإظهار عزمها على مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المصالحة الوطنية.

وفيما يتعلق بإقامة حوار سياسي حقيقي في إطار قيادة غينيا - بيساو، يسعدني أن أبلغ بأنه في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، التقى الرئيس مالام باكاي سانها ورئيس الوزراء كارلوس غوميز جونيو مع السلك الدبلوماسي في بيساو كجزء من الجهود التي نبذلها على أرض الواقع لينخرط الزعيمان في المسائل البالغة الأهمية لتحقيق الاستقرار في البلد ولمساعدهما على التغلب عليها على الريبة المزعومة بينهما. وعلاوة على ذلك، تعمقت في الأسابيع الأخيرة الانقسامات داخل الحزب الحاكم وهو الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر. وإزاء تلك الخلفية، سأواصل بذل مساعي الحميدة، بدعم من الشركاء الدوليين في بيساو، للتأكد من أن الزعيمين يسيرون على درب الوفاء بالتزاماتهما بتحقيق الاستقرار في البلد.

وفي غضون ذلك، وفيما يتعلق بالتحقيق في الاغتيالات السياسية التي وقعت في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٩، استمر مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، إلى جانب مكتب المدعي العام، في الإصرار على أن أي مساعدة من الشركاء الدوليين من أجل استكمال التحقيقات يجب أن ترتبط بالتزام المؤسسات الوطنية بإجراء تقييم مشترك لمصادقية وشفافية عملية التحقيق التي أجريت حتى الآن.

سيجري تدريب العناصر التي من المقرر الاحتفاظ بها في القوات المسلحة.

وحالما ينتهي الشركاء الوطنيون والإقليميون من إقرار الإطار المشترك بين جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية من أجل مساعدة غينيا - بيساو، سيكون مكتب الأمم المتحدة مستعداً لتقديم إحاطة إعلامية شاملة إلى مجلس الأمن مبينا بالتفصيل الطرائق والتوقيت والموارد المقترحة ذات الصلة بتنفيذ الإطار. وترى السلطات الوطنية في غينيا - بيساو أن الدعم الرسمي من مجلس الأمن لتلك المبادرة أمر بالغ الأهمية. ويشاطرها ذلك الموقف قيادات جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي. ومع ذلك، من الأهمية بمكان كفالة أن يسفر الدعم السياسي والفني والمالي من الشركاء الإقليميين والأمم المتحدة إلى سلطات غينيا - بيساو عن نتائج ملموسة في إطار زمني محدد، وألا يعتبر التزاماً مفتوحاً. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يستند ذلك الدعم إلى معايير واضحة لقياس التقدم المحرز. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تبين السلطات دلائل واضحة على التزامها بإعادة هيكلة القوات المسلحة وتنشيط قيادتها.

وفي ذلك السياق، من الملح تقديم الدعم لأولويات إصلاح قطاع الأمن بما في ذلك مبادرتا صندوق المعاشات التقاعدية وبناء القدرات. ولذلك أشجع بشدة جميع الشركاء المهتمين على زيادة دعمهم لأولويات إصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو، في إطار متعدد الأطراف و/أو إطار ثنائي، كوسيلة عاجلة لتوطيد السلام والاستقرار في البلد، وتعزيز الحكم الرشيد والتنمية المستدامة.

إن عدم تنفيذ قرار المحكمة العسكرية الذي اتخذ مؤخراً بإطلاق سراح رئيس الأركان العامة السابق نائب اللواء البحري زامورا إندوتا، يبين استمرار هيمنة القيادة

العابرة للحدود الوطنية. ولدى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو القدرة لمتابعة هذه العملية، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين والوطنيين. لكن لا تزال هناك حاجة إلى عمل أكثر قوة من المجتمع الدولي - على سبيل المثال، تسمية وفضح الكيانات المتورطة في هذه الأنشطة وإقرار التشريعات التي تسمح بتجميد أو مصادرة الأصول والحسابات المصرفية، وهو ما قد يساعد في ردع ومكافحة هذه الآفة المزعزة للاستقرار. ويمكن النظر في إمكانية إنشاء آليات أخرى لمواصلة تعزيز جمع البيانات وتبادل المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وعلى الرغم من أن غينيا - بيساو شهدت عدة انتكاسات، أسهمت في زيادة الشعور بخيبة الأمل بين بعض الشركاء الدوليين، فقد كانت هناك بعض الخطوات والتطورات الإيجابية التي تجدر الإشارة إليها بدون الخوض في التفاصيل. تمكنت السلطات الوطنية من التخلص من الموظفين المدنيين الأشباح لدينا عن طريق اعتماد أسلوب جديد لدفع الرواتب. وأطلقت عملية المؤتمر الوطني للمصالحة والحوار في ١٩ آب/أغسطس. وجرى إقرار السياسة الوطنية للنظام القضائي. واستأنفت اللجنة التوجيهية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن عملها. وجرى ضم مكاتبنا لنفس موقع الأمانة، وهو أمر إيجابي.

وأدى تفاهم بين الرئيس ورئيس الوزراء إلى تقديم طلب رسمي من أجل المساعدة في مكافحة الاتجار بالمخدرات في رسالة تلقاها الأمين العام، وأنا على يقين أنها ستحال إلى المجلس. وتم الانتهاء من وضع الإطار التشريعي لصندوق المعاشات التقاعدية، والموافقة على حزمة تشريعية لإصلاح قطاع الأمن. وتحقق تقدم بشأن إصلاح قوات الشرطة، بما في ذلك فحص ضباط الشرطة وإنشاء مخفر شرطة نموذجي. وأنشأ الاتحاد الأفريقي تواجدا دائما في بيساو، ومثله حاضرا هنا اليوم.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. يذكر المجلس أنني دعوت بقوة في الأشهر الأخيرة إلى استجابة شاملة، لا تشمل بلدان العبور مثل غينيا - بيساو فحسب، بل أيضا بلدان المنشأ والمقصد. وقد تشجعت وأنا ألاحظ في الأسابيع الأخيرة، وخاصة خلال الزيارة التي قمت بها إلى أوروبا في أيلول/سبتمبر، أن عددا من الشركاء أبدوا اهتماما بالمشاركة في استراتيجيات أكثر فعالية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة.

ونعكف مع السلطات الوطنية أيضا على وضع مذكرة تفاهم من شأنها أن تسمح لسفن الشركاء الدوليين بالقيام بأنشطة شرطية في المياه الإقليمية لغينيا - بيساو - كالتجسس في الرأس الأخضر والسنغال - بالتعاون مع الضباط الشرطة المدربين وبما يشمل دعم وتعزيز الهياكل الوطنية لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، وخاصة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

وأخيرا، ما برحت أدعو الشركاء المهتمين إلى تقديم المساعدة إلى غينيا - بيساو من حيث المعدات الخاصة بالمطارات والموانئ والحدود، لتعزيز السيطرة والردع في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. لكنني أود أن أشدد على أن الأطراف الفاعلة الإقليمية تواجه صعوبات حمة في جمع الإحصاءات والأدلة الموثوقة في ما يتعلق بأنشطة الاتجار بالمخدرات. ويحدوني الأمل أن يساعد تنفيذ المبادرة الخاصة بالمنطقة الساحلية في غرب أفريقيا، وإنشاء وحدات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، دعما لخطط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في كبح الاتجار بالمخدرات وتحسين هذه الحالة.

ويسرني أن أؤكد أنه تم استيفاء الظروف القانونية والسياسية والتشغيلية في غينيا - بيساو لإنشاء وحدة للجريمة

كرئيس لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وأرحب ترحيبا حارا أيضا بممثل الاتحاد الأفريقي لدى غينيا - بيساو.

لقد أثارت أحداث ١ نيسان/أبريل ورد الحكومة عليها قلق المجتمع الدولي. ويعتقد شركاء غينيا - بيساو أنه من الأهمية بمكان أن يبدي البلد التزاما أقوى بمبدأ إخضاع الجيش للمراقبة المدنية، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والإصلاح الفعال لقطاع الأمن. وفي الوقت نفسه، يبدو أن هناك توافقا في الآراء على ضرورة مواصلة الانخراط مع غينيا - بيساو لمساعدة البلد في بناء الحكم الديمقراطي والتصدي بفعالية للتحديات الرئيسية. والمطلوب الآن هو تحديد نوعية الدعم الذي يمكن أن يقدمه المجتمع الدولي في ظل الظروف الراهنة، للمساعدة في تعزيز الاستقرار السياسي الوطني وتعزيز المصالحة ومكافحة الإفلات من العقاب والجريمة المنظمة.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، سعت لجنة بناء السلام إلى مواصلة الحوار مع غينيا - بيساو على أساس مبدأ المساواة المتبادلة. وقد حاولنا أن ننقل بوضوح إلى السلطات رسالة مفادها ضرورة التصدي فورا وبفعالية لبعض المسائل التي تثير بالغ قلق المجتمع الدولي، مع التأكيد مجددا في الوقت نفسه على استعدادنا لمواصلة دعم البلد في جهوده من أجل الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي ١٦ تموز/يوليه، عقدت التشكيلة القطرية المخصصة اجتماعا في نيويورك مع وزير الخارجية في غينيا - بيساو، السيد أديلينو مانو كويتا. وفي تلك المناسبة، أكد الوزير من جديد أن إصلاح قطاع الأمن يتصدر أولويات حكومته، وأنه السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار في البلد. وأعرب أيضا عن الأسف لآفة الاتجار بالمخدرات. وأشار إلى أن بلده لا يستطيع التصدي لهذه المشاكل بمفرده وطلب

وفي الختام، وكما ورد في التقرير المعروض على المجلس، ينبغي أن تسهم خارطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، إضافة إلى التعهدات التي قطعتها بالفعل الدول الأعضاء في مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بتقديم المساعدة في مجالات الإصلاح الشامل لقطاع الأمن، إذا أقرت، في تعزيز حماية مؤسسات الدولة وزيادة الإشراف المدني على الهياكل العسكرية. وينبغي أن تساعد هذه الشراكة أيضا في تهيئة الظروف لتنفيذ الجوانب المهمة لبرنامج إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك التقاعد وإعادة الإحاق وإعادة الإدماج للأفراد العسكريين، بما في ذلك المقاتلين السابقين، ومكافحة الإفلات من العقاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. والمأمول أن تهيئ الشراكة إذا كانت واضحة المعالم وجيدة التنسيق، الظروف لتحديد التزام المانحين والشركاء الآخرين الرئيسيين بمواصلة دعم الإصلاحات الاقتصادية وبرامج تخفيف المديونية لغينيا - بيساو.

لقد أتاح هذا الزخم الناشئ الفرصة مجددا لتعزيز التعاون بين المجتمع الدولي وقيادة غينيا - بيساو بعد مأزق استمر شهورا. وسواصل المكتب، تحت قيادتي، كفالة عدم إهدار هذه الفرصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد موتابوبا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفيرة فيوتي.

السيدة فيوتي (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بصفتي رئيسة التشكيلة القطرية لغينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام. وأرحب ترحيبا حارا بالممثل الدائم لغينيا - بيساو لدى الأمم المتحدة. وأشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام جوزيف موتابوبا على ملاحظاته وعمله

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأيضاً في هذا الصدد، يجب علينا جميعاً، كحكومات منفردة أو جماعة، أن نقوم بعمل أكثر وأفضل من أجل دعم تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومبادرة ساحل غرب أفريقيا.

وينبغي ألا تعتمد الجهود الدولية الرامية إلى المساعدة في توطيد السلام في غينيا - بيساو اعتماداً كلياً على التعاون في المسائل الأمنية. فمن أجل أن يترسخ السلام، يجب تقوية أسس التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ونحن بحاجة إلى دعم بناء القدرات ومساعدة البلد في تنشيط اقتصاده. ففي نهاية المطاف، فإن حيوية الاقتصاد وتهيئة فرص التوظيف هي التي تؤدي إلى إدراج الدخل اللازم لتوفير الخدمات الأساسية للسكان، وهي التي تسمح لجهاز الدولة بالعمل بصورة مستدامة.

وبالرغم من التحديات المتبقية، حققت غينيا - بيساو تقدماً كبيراً في إدارة اقتصادها وتعزيز تميزتها. ففي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ زادت عائدات الصادرات، واستطاعت الحكومة دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية في مواعيدها. وكما أشار الأمين العام في آخر تقرير له (S/2010/550)، زادت إيرادات الضرائب بنسبة مثيرة للإعجاب بلغت ٤٦,٩ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٠. وقد اكتملت بنيات أساسية مهمة. وبدعم من صندوق النقد الدولي، نهضت غينيا - بيساو بالإدارة المالية بطريقة يُتوقع أن تقود البلد إلى بلوغ نقطة الإنجاز لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأنا أدعو كل الأطراف المعنية، بما في ذلك صندوق بناء السلام، إلى أن تؤكد مجدداً - على نحو ملموس - دعمها لذلك الهدف.

وبالرغم من التحديات المتكررة، يجب أن نثابر في جهودنا الجماعية لدعم غينيا - بيساو. ويتطلب هذا أن ينظر

مواصلة الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي. وأعرب أعضاء التشكيلة عن قلقهم حيال أحداث ١ نيسان/أبريل، واستمرار احتجاز اللواء بحري زامورا إندوتا وضباط آخرين، إضافة إلى التعيينات اللاحقة في الجيش. وشددوا على ضرورة الإشراف المدني على القوات المسلحة. وشدد الأعضاء أيضاً على ضرورة مواصلة الانخراط مع غينيا - بيساو وتقديم الدعم اللازم لها في مناخ من المساءلة المتبادلة.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى مبادرات أخرى. فقد ناقشت اجتماعات ومشاورات ثنائية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية واجتماع لفريق الاتصال الدولي الحالية في غينيا - بيساو والسبل الممكنة للمشاركة الدولية.

وما فتئ إصلاح قطاع الأمن مهما للتصدي لتكرار عدم الاستقرار السياسي في البلد وتعزيز الإشراف المدني على القوات المسلحة. وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن تغفل الجهود في هذا المجال الظروف الراهنة. ويجري التفكير حالياً بشأن أفضل السبل لمساعدة غينيا - بيساو في المضي قدماً في إصلاح قطاع الأمن في هذه المرحلة. وعلى أي حال، سيكون من المهم مواصلة دعم الجهود الإقليمية التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، كما قال السيد موتابوبا للتو.

وثمة مسألة أخرى تقلق أعضاء لجنة بناء السلام قلقاً بالغاً، هي مسألة الاتجار بالمخدرات. وتتطلب مكافحة الفعالة للمخدرات غير المشروعة مؤسسات دولة قائمة بواجباتها، وبخاصة في مجالي الأمن والعدالة، علاوة على توفر الإرادة السياسية القوية. وهذه الأخيرة ضرورية لضمان المساعدة الدولية التي تحتاج إليها غينيا - بيساو لزيادة قدراتها الوطنية في هذا المجال. ويجب تعزيز تلك الجهود باتخاذ نهج إقليمي. لذلك نحن نؤكد على أهمية الدور الذي تضطلع به

الدستورية الطبيعية، قام الاتحاد بفتح مكتب دائم له في غينيا - بيساو، في خطوة أولى نحو إعداد بعثة مشتركة لتحقيق الاستقرار بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عملاً بقرار جمعية الاتحاد الأفريقي في دورتها الخاصة التي عُقدت في آب/أغسطس ٢٠٠٩ بطرابلس، ليبيا.

ويسرنا أن نشير، في هذه اللحظة، إلى أن غينيا - بيساو، بالرغم من كل الصعوبات التي تواجهها، قد أبدت إشارات مشجعة فيما يتعلق بتنفيذ قرارات وتوصيات الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي. ويمكن إيجاز هذه الإشارات على النحو التالي.

التزم الرئيس مالام باكاي سانيا ورئيس الوزراء كارلوس غوميز جونيور بإلغاء خلافتهما، وهو ما تم التعبير عنه في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ أمام الهيئة الدبلوماسية في أعقاب جهود الوساطة التي قام بها الاتحاد الأفريقي ميدانياً. وجرى الإعلان رسمياً خلال المناسبة نفسها عن قرارهما القبول بنشر بعثة مشتركة لتحقيق الاستقرار بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تمثل ولايتها في القيام بالمزيد من بناء السلام والاستقرار، بالإضافة إلى إعادة البناء والتنمية في فترة ما بعد انتهاء الصراع، طبقاً لخطة عمل طرابلس التي اعتمدها مؤتمر الاتحاد الأفريقي في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٩. ووافق برلمان غينيا - بيساو على اقتراح الاتحاد الأفريقي الذي يهدف إلى سنّ تشريع يجرّم الاتجار بالمخدرات، وحيازتها ونقلها ومعالجتها. أظهر الفرع القضائي عزمه على مواصلة التحقيق الجنائي في جرائم القتل التي وقعت في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٩ والوصول فعلياً إلى نتائج. ووافقت سلطات غينيا - بيساو على اقتراح الاتحاد الأفريقي الداعي إلى تشكيل لجنة حقيقة ومصالحة وطنية كآخر مرحلة من مراحل مؤتمر المصالحة الوطنية المقبل. وقد حققت حكومة

الشركاء الدوليون إلى ما بعد النكسات الراهنة وأن يدعموا الاستقرار السياسي والاقتصادي الطويل الأجل. وهذا يعني أيضاً أن على السلطات الوطنية، بما في ذلك الجيش، أن تعمل على استعادة الثقة الدولية بشكل كامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد سيباستيو إيساتا.

السيد إيساتا (تكلم بالإنكليزية): أود، في المقام

الأول، أن أتقدم إليكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس، وأن أعرب، بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، عن شكري الخالص على منحكم إيانا فرصة المشاركة في هذه الجلسة المهمة بشأن غينيا - بيساو. ويشرفني شخصياً أن أحاطب المجلس لأول مرة بصفتي الحالية. ونحن نولي اهتماماً كبيراً لهذه المشاركة في سياق الشراكة المتنامية بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، ومع الأمم المتحدة ككل.

مرة أخرى يُدعى مجلس الأمن إلى الاضطلاع بالمسؤولية التي أنشئ من أجلها، ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين. واليوم نجتمع لمواصلة جهودنا بشأن الحالة في غينيا - بيساو، البلد الذي ظل يعيش في حلقة من عدم الاستقرار السياسي على مدى عقود، نتيجة لضعف مؤسسات الدولة ونظامها القانوني، وبخاصة إدارة العدالة الجنائية.

ونحن ممتنون للإحاطة الشاملة التي قدمها الزملاء الذين سبقوني. وسأوجز للغاية في مناقشة مجرد بعض النقاط التي تتعلق بالحالة على الأرض، من وجهة نظرنا.

نتيجة لانعدام فعالية سيادة القانون، وانتشار الاتجار بالمخدرات والفساد والفقر - التي ظلت متفشية على مدى سنوات عديدة - شهدت غينيا - بيساو حالة من عدم الاستقرار امتدت عقوداً. وبهدف تعزيز جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى إنهاء هذه المشكلة المزمنة واستعادة الحياة

نستوحي منها أفكاراً مبتكرة لدعم جهود الشعب والحكومة في غينيا - بيساو لإعادة السلام والأمن إلى بلدهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا - بيساو.

السيد دا غاما (غينيا - بيساو) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أحاطب فيها مجلس الأمن بوصفي الممثل الدائم لغينيا - بيساو لدى الأمم المتحدة، أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني لأعضاء المجلس على التفهم الذي يبدونه تجاه بلدي، الذي ظل مدرجاً في أجندة المجلس لما يزيد قليلاً على ١٢ عاماً.

كما أود اغتنام هذه الفرصة لأشكر الأمين العام بحرارة على تقريره (S/2010/550)، وعلى الاهتمام الخاص الذي يكرسه لبلدي، غينيا - بيساو. وأتوجه بالشكر أيضاً للممثل الخاص للأمين العام، السفير موتابوبا؛ وللممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في غينيا - بيساو، السيد سيباستياو دا سيلفا إسأتا؛ وللممثلة الدائمة للبرازيل ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، ماريا لويزا فيوتي، على العروض التي قدموها وعلى العمل الممتاز الذي يقومون به من أجل غينيا - بيساو.

لقد مرت غينيا - بيساو ببعض الفترات العصيبة خلال الـ ١٢ عاماً الماضية، وذلك نتيجة جملة أمور من بينها كفاحتنا من أجل التحرر والذي انتهينا منه الآن وعدم توفر الوسائل الكافية لدعم الرجال والنساء الذين كفّلوا سيادة بلدنا بفضل تصميمهم الكبير. وبسببهم، يمكننا الوقوف أمامكم اليوم بصفتنا ممثلين لدولة شرعية.

والعديد من أولئك الرجال والنساء، وهم مناضلونا السابقون من أجل الحرية، يخشون أن يجري التخلي عنهم

غينيا - بيساو نتائج إيجابية في تنفيذ توصيات مؤسسات بريتون وودز.

وفي مسألة الاتجار بالمخدرات، بالرغم من التدابير التي سيجري اعتمادها، فإن من الضروري إنشاء وتدريب قوة شرطة خاصة للانتشار السريع مزودة بمعدات حديثة. وتهدف لجنة الحقيقة والمصالحة الوطنية إلى تقديم تعويض معنوي عن الضرر الذي لحق بأقارب ضحايا الجرائم العديدة التي وقعت في السنوات الأخيرة في غينيا - بيساو، والشروع في مصالحة وطنية حقيقية وسط شعب غينيا - بيساو. بيد أن من المهم الإشارة إلى أنه يجب ألا يُنظر إلى اللجنة باعتبارها بديلاً عن التدابير القانونية الجارية بالفعل.

وبالنظر إلى الإشارات الإيجابية التي أبدتها سلطات غينيا - بيساو، يعتقد الاتحاد الأفريقي أن عقد مؤتمر للمانحين خاص بالبلد سيمثل عنصر دفع في المساعي الرامية إلى إصلاح قطاعي الدفاع والأمن، اللذين يمثلان حجر الزاوية في تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد. وسيسهل المؤتمر أيضاً في تخفيف حدة الفقر المتفشي الذي تواجهه غينيا - بيساو، وهو يمثل سبباً آخر ومصدراً لعدم الاستقرار.

في عالم اليوم المترابط، لا يمكن الفصل بين مفهومي الازدهار والاستقرار. ونواجه اليوم خيارين: إما مواصلة التزامنا بدعم الحكومة والشعب في غينيا - بيساو، تلك الأمة المحبطة، وإما تركهما يواجهان مصيراً مجهولاً. بيد أن من المهم ملاحظة أن الطريق الذي سنختاره سيشكل المعيار الذي سيقوم به المستقبل جهودنا. ونحن واثقون بأن خبرة مجلس الأمن الممتدة لأكثر من ٦٠ عاماً، مقرونةً بحشد المزيد من الجهات الفاعلة الأخرى للعمل من أجل السلم والأمن الدوليين حول العالم، ستوفر قاعدة غنية وصلبة نستطيع أن

تخطى بالدعم من كبار القادة السياسيين والعسكريين والدينيين، ومن المجتمع المدني.

كما أود أن أشير إلى أن الحكومة اضطلعت بعمل كبير لمواصلة تعزيز مصداقيتها لدى المؤسسات المالية الدولية عبر تنفيذ الإصلاحات الملائمة وإظهار وجود انضباط كبير في مجال الميزانية لكي تصل إلى نقطة إنحاز المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بنهاية عام ٢٠١٠.

وبفضل التحسينات في إدارة المالية العامة، التي أدت إلى تحقيق نتائج اقتصادية إيجابية، يجري صرف الرواتب بانتظام، وهو الأمر الذي يترع فتيل التوترات الاجتماعية التي سادت في السابق.

ولا تزال غينيا - بيساو عازمة على خوض معركة لا هوادة فيها لمكافحة الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك باعتماد قوانين تجرم حيازة المخدرات ونقلها وتصنيعها وتعزز قدرات الشرطة والقضاء، مع التذكير بأن هذا الجهد يجب أن يكون مهمة تُنفذ على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد، لن ننكر إحراز تقدم كبير على الرغم من الوسائل اللوجستية المحدودة للغاية للبلد وجغرافيته، وهو منطقة معزولة تضم أكثر من ٨٠ جزيرة في أرخبيل بيجاغوس.

وفي هذا السياق، نرحب بالقرار المتخذ في مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عقد في برايا، الرأس الأخضر، في تموز/يوليه ٢٠١٠. فقد دعا ذلك القرار مفوضية الجماعة إلى أن تدرس، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين المعنيين، جميع أوجه التأزر التي ستمكن من تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة لمكافحة آفة الاتجار بالمخدرات تنفيذاً فوراً.

ولا بد لي أيضاً أن ألقى الضوء على الزيارات التي قام بها قادة البلد المدنيين والعسكريين إلى البرازيل لطلب

كما حدث في الماضي، وبالتالي لا يزالون نشطين باعتبارهم جنوداً على الرغم من تقدمهم في السن الذي يمنهم من الخدمة بكفاءة في الجيش.

ومما يزيد هذه الحالة تعقيداً المصاعب الاقتصادية والمالية الهائلة التي يواجهها البلد وعدم كفاية الهياكل الأساسية والمصانع، ولا سيما الخاصة بتجهيز سلع مثل جوز الكاجو، الذي يشهد الطلب عليه في السوق العالمية. وغالبا ما يجري تجهيز جوز الكاجو في الهند بدون أي قيمة مضافة للبلد، مما يحرم شبابنا، الذين يشكلون أكثر من ٦٠ في المائة من السكان، من فرص العمل.

وفي سياق معالجة الحالة، تحاول مؤسسات دولتنا إصلاح الجيش الوطني ومواءمته مع متطلبات الجيش الحديث الذي يخضع تماماً للسلطة السياسية، تماشياً مع سيادة القانون. ولقد أعلن ذلك رئيسنا، فخامة السيد ملام باكاي ساهنا، في الخطاب الذي ألقاه في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في المناقشة المفتوحة للجمعية العامة بقوله:

”إن الإصلاح الذي ننشده في قطاع الدفاع والأمن لدينا، والذي طلبنا المساعدة الدولية من أجله، قد أصبح مسألة ملحة وبالغة الحساسية“ (A/65/PV.16).

وعلى الرغم من الأحداث التي وقعت في ١ نيسان/أبريل، والتي نددت بها على الفور السلطات الشرعية للبلد والمجتمع الدولي بأسره، تواصل غينيا - بيساو البحث عن طريق باتجاه تحقيق الاستقرار السياسي.

وفي هذا الصدد، نعتزم تنظيم مؤتمر دولي للمصالحة، يُعقد في العام المقبل، والذي يُنظر سيمكن جميع أصحاب المصلحة في الميدانين السياسي والعسكري، وكذلك المجتمع المدني في غينيا - بيساو، من استكشاف سبل لبناء السلام في البلد. ويجب علينا أن نشير في هذا المقام إلى أن تلك المبادرة

وإلى جانب ذلك الإصلاح، يتعين علينا أيضا تنفيذ إصلاح أوسع نطاقا، ولا سيما إصلاحا يستهدف الإدارة العامة ويرمي إلى تزويد أجهزة الخدمات العامة لدينا بالوسائل اللازمة للتصدي للتحديات الكثيرة التي نواجهها على صعيدي التنمية والاستقرار. وفي ذلك الصدد، لا تزال الحكومة ملتزمة بعقد اجتماع رفيع المستوى ومناقشات مائدة مستديرة للمانحين. وقد كان من المقرر مبدئيا عقد هذا الاجتماع والمناقشات في عام ٢٠١٠، ولكن ذلك لم يتسن للأسف بالنظر إلى الأحداث المأساوية التي وقعت في ١ نيسان/أبريل.

إن مساحة بلدنا تزيد قليلا على ٣٦ ٠٠٠ كيلومتر مربع، ويبلغ تعداد سكانه قرابة ١,٦ مليون نسمة. وإذا استيقظ شركاؤنا غدا وقرروا دعم عمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية وغيرهم من الشركاء في الميدان، فستصبح غينيا - بيساو قريبا بلدا مستقرا ومتقدم النمو، وستنتفي الحاجة إلى إدراجه في جدول أعمال المجلس.

ونحن نشكر شركاءنا الإنمائيين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وأنغولا والبرازيل والبرتغال وإسبانيا وجمهورية الصين الشعبية وغيرهم، على كل ما يفعلونه لمساعدتنا. وقد آن الأوان لمساعدتنا أكثر لكي يكون بوسعنا أن نأمل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن ثم، نود أن نكرر دعوتنا إلى جميع شركائنا للمضي قدما بروح الصداقة والتضامن والتعاون ذاتها مع شعب غينيا - بيساو ومؤسساتها الديمقراطية. وكما قال الرئيس سالها خلال المناقشة العامة للجمعية العامة، "بلدنا الآن، في ظروفنا الراهنة، بأمس الحاجة إلى هذا الدعم"

المساعدة العسكرية التقنية؛ وإلى أنغولا لتعزيز العلاقات في المجالات الاقتصادية والدفاعية والأمنية؛ وإلى كوبا لتعزيز العلاقات الثنائية.

وفي ذلك السياق، وكما فعل الأمين العام في تقريره، نود أن نشيد بالجهود المشتركة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، برئاسة نيجيريا، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، برئاسة أنغولا، والرامية إلى اعتماد خطة عمل مشتركة لتقديم المساعدة لبلدنا، وفقا لما طلبه رئيسنا مؤخرا.

وفي ظل الشراكات الجديدة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية وتنفيذ خارطة الطريق، التي اعتمدها رؤساء أركان دفاع دول الجماعة الاقتصادية مؤخرا، والتي سيقرها مجلس وزراء الجماعة قريبا، وبعثة تحقيق الاستقرار التي سيجري إيفادها أساسا لتوفير التدريب ودعم بناء السلام والاستقرار، والجهود الرامية إلى تعزيز التعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع، فإننا على ثقة كبيرة بأن تحقيق الاستقرار في البلد بشكل نهائي سيصبح ممكنا، وسيكون بوسع البلد التركيز على التنمية المستدامة.

ونذكر أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية والاستقرار في البلد تقع على عاتق شعب غينيا - بيساو نفسه، ولكن على الرغم من جهود الحكومة، لا يزال بلدنا معتمدا على تضامن المجتمع الدولي ومساعدته وتعاونيه. ونجد أنفسنا في مواجهة الحاجة الملحة والتي لا مفر منها لإصلاح قطاعي الدفاع والأمن لدينا. وثمة حاجة إلى إنشاء صندوق للمعاشات التقاعدية لهذين القطاعين لتوفير التعويض الكافي لمن قاتلوا في سبيل حريتنا ولتمكينهم من العودة إلى ديارهم عودة نهائية.

(A/65/PV.16). وهذا هو حقا الوقت الذي تحتاج فيه غينيا - بيساو إلى استثمار وعمل مستدامين في المجالات السياسية والإغاثية والأمنية، وإلى التزامات أقوى من قبل المجتمع الدولي بأسره لكي تتمكن من تحقيق تطلعات شعبها وسلطانها الشرعية.

الحكيمة للسفير جوزيف موتابوبا، مما يمكن بلدنا من الاستفادة من مساعدة الأمم المتحدة ودعمها المركزين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير دا غاما على إسهامه هذا الصباح.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

وختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة مجددا لكي أوجه الشكر لجميع أعضاء المجلس على استمرار اهتمامهم بغينيا - بيساو والتزامهم حيالها، ولأعبر لهم مرة أخرى عن امتنان بلدي للقرار ١٨٧٦ (٢٠٠٩) الذي أنشأ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، تحت القيادة